

نظام البيع بالتقسيط

لماذا يجب عدم تشجيعه في مصر

كتب حضرة عباس أفندي شوقي مقالاً في السباسة الأسبوعية يجذب فيه فكرة تشجيع نظام البيع بالتقسيط في مصر على أساس أنه لو أمكن توزيع وحدات كثيرة مقابل جزء بسيط من ثمنها مع ضمان استمرار الحصول على باقي الثمن تسرب روح النشاط إلى دو اليب الاتاج

فأول اعتراض على هذا الرأي هو ضمان استمرار الحصول على باقي الثمن لأن هذا الضمان غير ميسور في هذا البلد الذي لا يقدر الشخص فيه قيمة لاسمه ولو أمكن لحمل القيام بهذه العملية التي تحتاج إلى رأس مال كبير تجوز هذه المخاطرة لتهاافت الناس لاقتنائها سواء كان لهم فيها فائدة أو لم يكن

اليس من الغريب أن تعرض هذه الفكرة في بلد يتهاافت أهله على الاقتراض دون أن يفكروا في التسديد؟ فنحن في وسط يطير فيه الناس في خيال الثروة القادمة التي يتصورونها هابطة من السماء وبها يتخيلون كيف يسددون ديونهم

يضاف إلى ما سبق تعذر نشوء بيوت تعمل برؤوس أموال كبيرة دفعة واحدة كما هو الحال في الغرب . فليس من المتيسر والحالة هذه للبيوت الموجودة أو البيوت التي تنشأ في المستقبل القريب أن تنتظر الاقساط حتى تستحق . وأكثر من هذا ليس في ميسورها إعطاء مهلة لمن اضطرت الظروف لعدم تسديد قسطاً في ميعاده لأن رأسمالها لا يسمح بذلك . وإذا مدت يدها للاقتراض فإن ارتفاع الفائدة تغل بدها أي غل

أما الاعتذار فما أكثرها عندنا وهي تبدأ حيث تنتهي وننتهي من حيث نبتدىء خيانتنا كلها سلسلة اعتذار مالية

وارتفاع الفائدة على الاموال ليس ناتج في هذا البلد عن الطمع الأشعير كما

يحاول أن يصوره الكتب للقراء بل هو نتيجة للاخطار التي تتفاذر رأس المال المستمر وللصاريف القضائية الناتجة عن الماطلة أو محاولة التخلص من الدين بأي الطرق

أما اعتبار المباع مؤجرا حتى يدد ثمنه فيه خسارة للحال ليس كنتيجة لعدم افاد ما يشترى بل لافساده من سوء الاستعمال . فلو كان أثاثا علقته به الادراة وتهشمت أطرافه من عدم العناية أو سوء الاستعمال

حقيقة أن بعض المحال مثل سنجر مثلا يبرون على هذه القاعدة ولكنهم يتخذون احتياطاتهم الشديدة فيطلبون ضمانا هذا من جهة ومن جهة أخرى يبيعون بسعر يزيد كثيرا عن السعر التقدي . ثم هم أيضا فوق ذلك يتخجون زبائنهم من بين الطالبين العديدين

ولو تطلنا الى محل مثل سنجر لوجدناه يقوم بعملية اغراق Dumping لسوء المكينات فهو يجازف مرتكنا على قوة اسمه في امريكا

فهل يمكن اتباع هذه الطريقة هنا بلا ضمان شخصي أو ثابت ؟ اظن أن هذا ليس في حيز الامكان

وهل يمكن البيع بسعر النقد ويتكلف مصاريف قضائية وخلافه من جهة ويواجه بحقيقة مرة هي تعرض ماله للضياع من جهة أخرى كنتيجة لميل الزبائن إلى التهرب من الدفع

قرأت قريبا مقالا في إحدى المجلات الأمريكية تنحى فيه باللائمة على هذا النظام (راجع أعداد العصور حيث نجدها ملخصة) وتقول انه تسبب في انتفاخ مالى كاذب سيأتي يوم يضطر فيه كل واحد إلى تصفية مركزه . فالفرد مندفع للشراء والبائع مندفع للطلب والصانع بدوره مندفع إلى الإنتاج وكل منهم يأمل تسديد ديونه من الأقساط التي ينتظر ورودها . وبما أن الفرد قد شعر باختلال ميزانيته لعدم تبصره فهو يفتقر الفرق الناتج من زيادة المصروف عن الدخل وكله أمل في ان يوازن بينهما بعد أن يدد ما عليه من الدين الذي يكون في البدء زهيدا ثم يتزايد

فالامير بكى في الوقت الحاضر بجهد ذاته كي يتمكن من رفع رقم ابراده كي يساوى

رقم المصروفات ولكنه يجد أن نجاحه كان جزئياً لأن رقم المصروف اخذ في
الأزدياد المتتابع

لنلق نظرة إلى الفلاح فنجده يبيع محصوله لكي يسدد ديونه بدلاً من أن ينفق
في زراعة العام الذي هو فيه وكذلك تجد الحال مع الموظف والصانع والتاجر فمثل
المصري هو بالتقسيط كمثل الصراف الذي يقبض العهدة (أجرته) ليسدد مطلوبات
منحقة لا أكثر ولا أقل

فهل يريد حضرة عباس أفندي شوقي أن يحضر على توسيع الخرق بحجة أن في
ذلك توسيع نطاق العمل دون أن يشعر بأن في تحريضه هنا ضرر عظيم ينتج من ارتفاع
الاسعار واندفاع الناس للتظاهر بما ليس في مقدورهم التظاهر به. وهلا يجر ذلك على
الأفراد أولاً وعلى الأمة ثانياً بالطبع الخراب العاجل ؟

أن أول درس يجب القاءه على هذه الأمة حثها على عدم الاندفاع للاستدانة مع
وجوب التوفير فان كل الكوارث الاقتصادية التي تحمل بالقطر نتجت عن فكرة
التقسيط

تضيق فداين الفلاح لأنه يشتري غيرها بالتقسيط ويخسر صاحب المهارات
ماعدته لأنه يبنى بالتقسيط ولا يهنا الصانع والموظف بمرتبته لأنه يأكل بالتقسيط
ويلبس بالتقسيط وحتى سجاره وخمره كلها تشتري بالتقسيط

عمر عنايت

